والوطني، وهـو (الاستقـرار) عين ما جرى ويجرى منذ «اعلان الاستقلال». ويمكننا، في محاولة لتحقيب مسألة الدولة في الوعي السياسي الفلسطيني، ان نعيّن أربعة أطوار، أو محطات، مرت منها هذه المسألة، واكتسبت فيها ملامح خاصة.

○ المحطة الاولى: حيث ارتبطت مسألة الدولة باستقلال سوريا (وكانت تعرف فلسطين بأنها الجزء الجنوبي منها) التي وقعت في قبضة الاحتلال والتقسيم الاستعماري (معاهدة سايكس ـ بيكـو)، وعنى الاستقـلال استقـلال كل سوريا عن السيطرة الاجنبية. وعلى الرغم من ان الفعل الاستعماري في المنطقة ـ وفي سوريا بالتحديد ـ أسفر عن مشهد التجزئة الاقليمية للمنطقة الى كيانات تابعة، وعن مشهد الاستيطان الصهيوني لارض فلسطين وتهديد سكانها العرب الاصليين، وعلى الرغم من ان اصـواتاً علت في «المؤتمر السوري العام» بالانتباه الى الطبيعة الخاصة (الوطنية) لولايات سوريا الجنوبية (القدس وعكا ونابلس)، الاّ ان الاتجاه العام الرئيس للحركة الوطنية الفلسطينية كان، في هذا الطور، تكريس ارتباط مصير فلسطين بسوريا كلها. هكذا أتت المذكرة التي اقرّها «المؤتمر السوري العام»، كي ترفع الى مؤتمر السلم الذي عقد في باريس، تؤكد «ان تكون مقاطعتنا هذه، جنوب سوريا، أي فلسطين، غير منفصلة عن الحكومة السورية العربية المستقلة المرتبطة بالوحدة العربية خارجة عن كل نفوذ أو حماية أجنبية»[1]. وهكذا سلّم الفلسطينيون بانتمائهم الى الكيان السياسي لسوريا، حين كان على رأس حكومة دمشق الملك فيصل.

○ المحـطة الثانية: جرى فيها ما يشبه التأطّر بالاطار الوطني، وذلك من خلال الانتظام في الشعار الاستقلالي الوطني في سياق الموجة الوطنية العامة التي فجّرها احتلال فرنسا لسوريا، تحت مفاعيل سايكس ـ بيكو، العام ١٩٢٠. فاذا كانت تشعر بخيبة أمل من المراهنة على الملك فيصل، الذي دافعت عن سلطته سابقاً، فقد مالت الحركة الوطنية الى الانخراط ضمن التيار الداعي الى الاستقلال الوطني. هكذا أتى المؤتمر الذي عقد في حيفا، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٠، ليرسم برنامجاً للعمـل السيـاسي، بهدف بلوغ اقامة «حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي، ينتخب أعضاءه الشعب المتكلم باللغة العربية القاطن في فلسطين حتى أول الحرب»[2].

النزعة الاستقلالية الوطنية هذه زاد تعمّقها في التجربة التاريخية الفلسطينية المعاصرة، بمقدار ما لحق بفلسطين من نكبات التمزيق. فبعد الاقتطاع الاستعماري البريطاني لشرق نهر الاردن من أرض فلسطين (١٩٢١)، وتنصيب عبدالله أميراً لامارة شرق الاردن، وبعد قيام الدولة الصهيونية على أراضي قرار التقسيم، وتوسعّها في حرب العام ١٩٤٨، وبعد ان رسخ الاقتناع الفلسطيني العام بأن الادارة العربية للمسألة الفلسطينية، منذ الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) الى هزيمة الجيوش العربية في حرب العام ١٩٤٨، لم تفض الى أي نتيجة سوى الى اضاعة الارض، وتمكين الصهيونية من تحقيق القسم الاعظم من حلمها. كان الشعور يتفاقم ويضغط بالحاجة الى اجتراح أداة وطنيـة مستقلة لتحقيق الاستقـلال الوطني الكيـاني. ولم يكن المـؤتمـر الوطني في غزة (٣٠/٩/١٩٤٨ ـ ٣/١٠/١٩٤٨) الذي دعت الى عقده «الهيئة العربية العليا»، الذي «تقرر فيه اعلان فلسطين دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة قومية، عاصمتها القدس، وبحدودها المعروفة في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، مع اعتبار علم الثورة العربية علم فلسطين»[3]، لم يكن ذلك المؤتمر الاّ التعبـير المبـاشر عن تلك الارادة في الاستقـلال الوطني، وفي تقـريـر المصـير خارج أي لون من